

بطاقة حول التحديات التي تواجه مجالس العمالات والأقاليم

تبعاً لمستخلصات النقاش الجاد لاعضاء المكتب التنفيذي للجمعية للإكراهات التي أبرزها التدبير الميداني واليومي لشؤون مجالس العمالات والأقاليم في ظل القانون التنظيمي 14-112 جميع هذه المحطات أوضحت بأنه رغم الوضعية المتقدمة التي أصبحت لمجالس العمالات والأقاليم داخل مشهد اللامركزية ببلادنا كوحدات إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي في تدبيرها لشؤونها بشكل حرّ، وأضحت شريكا رئيسيا في المسلسل التنموي المحلي، كوحدات ترابية وسيطة في منظومة الجهوية المتقدمة، إلا أن تجربة الانتداب الانتخابي الفارط أبانت بأن مجالس العمالات والأقاليم لا زالت تعيش إشكالات وتحديات كبرى سواء من حيث ممارسة اختصاصاتها في المجال الاجتماعي خاصة ما يهم الاهتمام بالفئات الهشة ومكافحة الفقر والإقصاء أو من حيث محدودية الموارد المالية التي لا تفي بالمتطلبات، ناهيك عن الموارد البشرية التي تفتقد إليها أغلب المجالس.

مما يستدعي مواصلة الحوار مع وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات الترابية من أجل إعادة قراءة الصلاحيات المخولة لها والمنصوص عنها في القانون التنظيمي رقم 14.112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والوقوف على بعض الإشكاليات والإكراهات التي تعاني منها هذه الوحدات الترابية سواء من حيث ممارسة اختصاصاتها التي تعرف نوعا من الغموض أو التنازع في إطار غياب مأسسة الإلتقائية ما بين مجموعة من البرامج العمومية في المجال الاجتماعي واختصاصات هذه الوحدات الترابية وكذا افتقارها للموارد المالية والبشرية الكفؤة والكافية لممارسة المهام المنوطة بها. ويمكن تلخيص هذه التحديات التي تم رصدها في المحاور الأربعة التالية..

المحور الأول: مزاولة الاختصاصات.

- ✓ غياب في توضيح وتدقيق الاختصاصات الذاتية .
- ✓ قصور في اليات التنسيق مع مؤسسة العامل باعتباره الإطار الأمثل لتنسيق العلاقة بين مجالس العمالات والأقاليم وباقي الجماعات الترابية الأخرى في إطار صلاحيات اللاتمركز الإداري؛
- ✓ ضعف التنسيق ما بين برامج مجالس العمالات ومجالس الجهات
- ✓ تداخل ما بين مجالس العمالات والأقاليم وباقي مستويات التمثيل الترابي في تدبير مرفق النقل المدرسي والذي هو اختصاص اصيل وحصري لمجالس العمالات والأقاليم؛

✓ غياب نصوص او مراسيم تنظيمية توضيحية تهم تأطير تدير إنجاز وصيانة المسالك القروية؛

✓ غياب اليات لضمان الالتقائية بين اختصاصات مجالس العمالات والأقاليم والقطاعات الاجتماعية وباقي الجماعات الترابية الأخرى والسلطات الحكومية؛

✓ ضعف الإمكانيات المالية الكفيلة بممارسة الاختصاصات الموكول لها بسبب تقهقر منتوج الضريبة على القيمة المضافة بمعدل قد يفوق نسبة 60 في المئة في بعض العمالات والاقاليم؛

✓ غياب لتوحيد معايير توزيع حصة العمالات والأقاليم من الضريبة على القيمة المضافة.

✓ قصور الوعاء الجبائي ومنتوج الموارد المرخص باستخلاصها لفائدة ميزانية مجالس العمالات والاقاليم

✓ وجود صعوبات في تدير بعض المرافق ذات الطابع الإقليمي لتمكينها من موارد مالية إضافية كشركات التنمية المحلية مثلا؛

✓ دعوة مجالس العمالات والأقاليم للقيام بالتشخيصات التي تهم مجال الثقافة والصحة والتعليم والرياضة في المستويات التي لا تلامسها القطاعات الوزارية المعنية بدون ان تكون لها دور في تنزيلها مما قد يجعل هذه المخططات بلا جدوى كآلية للتخطيط الاستراتيجي؛

✓ ضعف التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية بالمجال الاجتماعي الذي هو اختصاص اصيل للعمالات والاقاليم

✓ غياب اليات التنسيق باعتبار مجلس العمالة والإقليم الإطار الأمثل لتنفيذ المشاريع المشتركة التي لا تستوجب إحداث شخص معنوي بمقتضى الفصل 6 لتفعيل دورها التضامني ما بين الجماعات الترابية المكونة للعمالة او الإقليم؛

المحور الثاني: الموارد البشرية.

نظرا لما عرفته العمالات والأقاليم من نقص في الموارد البشرية تبعا لعملية تقسيم الموظفين بينها وبين السادة العمال، واعتبارا لما ستعرفه هذه الموارد من نقص خلال السنوات الخمس القادمة بسبب الإحالة على التقاعد او التحول الى الميزانية العامة، واعتبارا كذلك للحاجيات الملحة لعدد من العمالات والأقاليم بسبب ضآلة عدد الموظفين، ومن أجل تجاوز الخصائص السالف الذكر فقد تم رصد الاكراهات التالية:

✓ أهمية التفكير في فتح عمليات توظيف جديدة بناء على دراسة مبررة للحاجيات

الحقيقية

✓ ادماج الموظفين الحاصلين على شواهد عليا في السلالم الوظيفية المناسبة

✓ ربط عمل وأداء الموظف بخطة عمل المجلس لتحقيق الأهداف المنتظرة.

✓ تسطير انظمة لاستقطاب الكفاءات

✓ التعجيل بإخراج قانون الوظيفة العمومية الترابية والمراسيم التطبيقية المتعلقة به.

✓ إعداد تصاميم تكوين بتنسيق مع مديرية تكوين الأطر بالمديرية العامة للجماعات

الترابية وتبادل المعلومات مع جمعية رؤساء العمالات والأقاليم في مجال التكوين.

✓ تكثيف الدورات التكوينية سواء بالنسبة للموظفين الجدد أو القدامى.

✓ إعادة النظر في الهياكل التنظيمية لإدارة العمالات والأقاليم.

✓ إعداد دلائل تدير الموارد البشرية للعمالات والأقاليم مثل:

✓ الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛

✓ دليل التدبير التوقعي للمناصب والوظائف والكفاءات

المحور الثالث: الموارد المالية.

✓ ضعف الموارد المالية ومواجهتها بتحسين مردودية الرسوم باعتماد الرقمنة والمراقبة؛

✓ تقلص الحصص من الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لمجالس العمالات

والأقاليم بما يفوق النصف مما يستدعي توضيح وتغيير المعايير المعتمدة في توزيع هذا المورد؛

✓ تخصيص حصة اجمالية من الضريبة على القيمة المضافة للتجهيز؛

✓ ضرورة دعم العمالات والأقاليم في بعض المشاريع الاجتماعية التي تتجاوز تحملاتها

المالية الذاتية.

✓ التدخل لدى صندوق التجهيز الجماعي من اجل تسهيل الحصول على قروض لفائدة

المشاريع المدرة للدخل.

✓ غياب توحيد للمفاهيم والمساطر المطبقة من طرف السادة القباض في تنفيذهم

لميزانية العمالة او الاقليم.

✓ تبسيط مسطرة تعديل الميزانية للضرورة من باب الى باب اخر

✓ عدم توفر بعض المجالس على مقرات ادارية مما يدعو وزارة الداخلية الى الاسهام في

تمويل المقرات الادارية

- ✓ فك الارتباط مع السلطة الاقليمية من حيث تدير واستغلال اليات وسيارات العمالة
- كما ورد مرارا في ملاحظات مجلس الحسابات
- ✓ تحديد الطرق التابعة للعمالة او الإقليم.

المحور الرابع مشروع اوراش

- ✓ التشغيل لا يتجاوز 6 أشهر بالنسبة للعمال والاقاليم في حين لدى الجهات تمتد المدة سنتين.
- ✓ توحيد المفاهيم في حصر الفئة المستهدفة في برنامج اوراش.
- ✓ تمكين مجالس العمال والاقاليم من ادماج فئة سائقي اليات الاشغال التي تشتغل بالمسالك القروية والدين لا يتجاوز اجرهم الحالي 1500.00 درهم.
- ✓ مادامت مجالس العمال هي المسؤولة على صرف بعض الاعتمادات المخصصة للبرنامج وجب تكليفها برئاسة لجنة الانتقاء.
- ✓ مدى قانونية الأنشطة التي قد تقوم بها مجالس العمال والاقاليم مع جمعيات محلية فعالة ووازنة لكن لا تتوفر على صفة المنفعة العامة.
- ✓ تنزيل برنامج اوراش بدون تمكين العمال والاقاليم من موارد بشرية إدارية وتقنية قادرة على التنزيل السليم للأوراش وتبعه ومراقبته في ظل احتمالية المسائلة.

التوصيات المقترحة لمواجهة بعض التحديات وهي كالاتي:

- ضرورة مراجعة القوانين الجبائية وتضمينها بعض الرسوم لفائدة هذه المجالس ومنها:
 - ❖ إحداث رسم على التعليم الخصوصي؛
 - ❖ تخصيص نسب للمجالس الإقليمية من الضرائب ذات الطابع العقاري؛
 - ❖ تخصيص حصص من الميزانية العامة للدولة كما هو الأمر بالنسبة للجهات وتخصيص نسبة 5من المئة من الضريبة على الشركات؛
 - ❖ تخصيص نسبة من اتاوة حفر الابار.
 - ❖ تشجيع الية تمويل المشاريع الترابية عن طريق الشراكات الوطنية والدولية.
 - ❖ التنصيص على خلق شروط التنزيل السليم للنموذج التنموي الجديد في إطار مخطط تنمية العمالة او الاقليم.
- ❖ الاستفادة من أراضي الدولة أو الأملاك السلالية لتكوين رصيد عقاري يشكل رافعة لتنزيل المشاريع الاجتماعية لفائدة الجماعات المكونة لتراب العمالة أو الإقليم؛
- ❖ تحديد الأنشطة المزاولة بمحطات الاستراحة والمحطات الطرقية.

❖ الإعفاء من واجبات التحفيظ ورسوم المسح الطبوغرافية لنقل الملكية.

وفي رده على تساؤلات السادة أعضاء المكتب المطروحة والتي كانت جملها تدور حول المحاور الأساسية الواردة بالذاكرة المذكورة. تناول الكلمة السيد الوالي المدير العام للجماعات الترابية بوزارة الداخلية الذي أوضح أن الوزارة تولي عناية خاصة لتنزيل الهندسة المؤسساتية في مستوياتها الترابية الثلاث تنفيذاً للتعليمات الملكية بخصوص ورش الجهوية المتقدمة، وأن المشرع أعطى لهذه الوحدات الترابية دور هام داخلها، مبرزاً أن لديه منهجية للخروج بورقة طريق من خلال التفكير في خلق خلايا موضوعاتية للعمل على مختلف الملفات المطروحة. وأشار أن السنة الأولى من عمل المجالس تكتسي أهمية بالغة خلال مدتها الانتدابية حيث يتم وضع مخططاتها التنموية. وأشار إلى الدور المحوري الذي يلعبه السادة الولاة والعمال في التنسيق بين المجالس ومصالح الدولة. وفيما يتعلق بميزانية هذه السنة أكد أنه سيتم الحرص على أداء كافة النفقات الاجبارية، مشيراً أنه لا يمكن الحديث عن احداث ضرائب جديدة لكون التوجه الحالي يصب في توحيد الضرائب مع إمكانية المطالبة بنسبة مائوية منها لفائدة مجالس العمالات والأقاليم.

واقترح احداث أربعة لجان موضوعاتية لدراسة الإشكالات المطروحة تضم ممثلين عن الجانبين وهي:

1- لجنة الشؤون القانونية والاختصاصات: سوف تتطرق لكل ما هو قانوني وإجرائي وعملي بخصوص ممارسة الاختصاصات على غرار ملف النقل المدرسي والبحث عن أفضل الطرق لتبنيها.

2- لجنة الموارد المالية: التي ستعكف لتدارس تبعات النقص الذي شهدته ميزانية المجالس وتأثيرها على نفقاتها.

3- لجنة الموارد البشرية والتكوين والتحول الرقمي. لمواكبة الورش الذي تقوده المديرية للانتقال الرقمي للتدبير الإداري بالجماعات الترابية .

4- لجنة التواصل والتعاون الدولي: لتدارس ملف التعاون الدولي وكذا مساعدة الجمعية في تنزيل خطة عملها

وتم الاتفاق على البدء في الاشتغال داخل هذه اللجان في أقرب الأجل بغية التوصل إلى خارطة طريق لتدليل كافة الصعاب التي تعيشها مجالس العمالات والأقاليم في ممارسة اختصاصاتها والدفاع سويها عليها أمام الجهات الحكومية والتشريعية .

وأخيراً وبخصوص برنامج أورش أكد أنه مشروع حكومي مكلفه به وزارة التشغيل ولا دخل للمديرية به وأن السادة الولاة والعمال أسندت لهم مهمة ترؤس اللجنة الاقليمية.

في هذا السياق وجه السيد رئيس الجمعية الى المديرية العامة للجماعات الترابية رسالة بأسماء

الأعضاء حسب مجالات تخصص رؤساء اللجان الموضوعاتية للجمعية